UNITED ARAB REPUBLIC

THE INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING

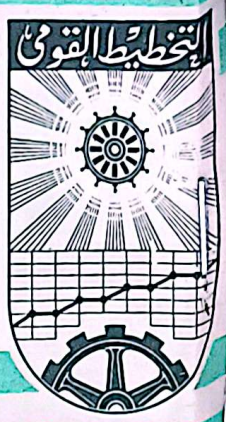

مذكرة رقم (٩٧٧)

دور التكاليف والمبيعات والأرباح والأسعار في ادارة وتخطيط الوحدات والمجمعات الانتاجية

ترجمة

محمد عدلى عبد المنعم

اشراف ومراجعة

دكتور مهندس/ محمد عبد الفتاح منجى

مركز التوثيق

يوليو ١٩٧٠

CAIRO

3, MOHAMED MAZHAR - ZAMALEK

دور التكاليف والمبيعات والأرباح والاسعار
في
ادارة وتخطيط
الوحدات والمجمعات الانتاجية

****

ترجمة

محمد عدلي عبد المنعم

***

اشراف ومراجعة

دكتور مهندس/ محمد عبد الفتاح منجي

******

يوليو ١٩٧٠

تقـــديـــم

سيرا على طريق تزويد القارئ العربى بأحدث ماينشر فى المجالات الاقتصادية فقد وقع الاختيار على ترجمة جزء من كتاب Politische Oekonomie des Sozialismus الاقتصاد السياسى للاشتراكية الصادر فى برلين ١٩٦٩ واشترك فى تأليفه نخبة من كبار علماء الاقتصاد فى جمهورية المانيا الديمقراطية • وكان الموضوع " دور التكاليف والمبيعات والأرباح والأسعار فى ادارة وتخطيط الوحدات والمجمعات الانتاجية " أولية خاصة لما يثار حوله من تساؤلات تستهدف تطوير الأنتاج وفاعليته فى وحدات القطاع العام المصرى •

ولقد كان لتعاون مركز التوثيق أثر كبير فى اخراج هذه المذكرة بالسرعة والمستوى اللازمين •

ونأمل أن نكون قد قدمنا مايمكن أن يعود بفائدة على الباحث العربى بصفه خاصة وعلى الاقتصاد العربى بصفة عامة علما بأننا لم نلتزم بالنص الالمانى فى بعض الفقرات تفاديا للتعقيد وتوضيحا للمفاهيم •

محمد عبد الفتاح منجى

دور التكاليف والمبيعات والارباح والاسعار فى ادارة وتخطيط الوحدات والمجمعات الانتاجية

يهدف تطبيق النظام المحاسبى فى الوحدات الانتاجية تحقيق أقصى درجة ممكنة من النتائج الخالية من التذبذبات طبقا لأهداف الخطة • ويعتبر ربح الوحدة الانتاجية مؤشرا حاسما يعتمد عليه النظام فى متابعة العملية الانتاجية • ويتمثل ربح الوحدة هذا فى الفرق بين ايراداتها وبين تكاليفها الذاتية التى تمثل حجم الانفاق الجارى • ولتحقيق ذلك يحدد معدل ربح معيارى (*) كما تحدد الفوائد الواجب على الوحدة الانتاجية سدادها نظير حصولها على رءوس الاموال اللازمة لبدء العملية الانتاجية من الدولة • أى أن النظام المحاسبى يعمل عن طريق هذين المؤشرين على تحقيق أعلى معدل للربح الصافى وهو الجزء المتبقى من الربح بعد سداد الفوائد المشار اليها وهو يشمل جميع مجالات الانفاق ويعكس نتائج العملية الانتاجية ، ويكون بذلك مقياسا لكفاءة العمل فى الوحدة الانتاجية • وهكذا يمكن أن يعكس الربح الصافى ، فى صورة مركبة ، كلا من المعايير التى ترفع من كفاءة العمل وتمكن من الاستغناء عن جزء من رءوس الاموال ذات الطابع الخاص وخفض التكاليف الذاتية ورفع الانتاجية وتقصير دورة رأس المال ورفع حجم المبيعات مع خفض المخزون •

ويمثل الربح الصافى العمود الفقرى فى النظام المحاسبى فى الوحدات الانتاجية ، كما هو واضح بالشكل المرفق ، وهو يتحدد بواسطة كل من حجم الرأسمال المتاح ، وقيمة التكاليف الذاتية ، وأسعار السلع المنتجة كما يتحدد عن طريق حجم المبيعات •

وتتوقف زيادة الربح الصافى طبقا لذلك قبل أى شىء آخر على نجاح مديرى الوحدات والمجمعات الانتاجية بالتعاون مع جميع العاملين فيها فى تحقيق الآتى :—

- الاستفادة الرشيدة من رءوس الاموال الثابتة والجارية
- تطوير الانتاجية وخفض التكاليف الذاتية
- تحسين مستوى جودة المنتجات وانتاج سلع جديدة وتطوير نظم انتاجها على أساس أعلى مستوى علمى فنى ممكن •

(*) معدل الربح المعيارى ينتج من العلاقة بين اجمالى الربح اللازم للاقتصاد القومى وبين رءوس الاموال اللازمة له •

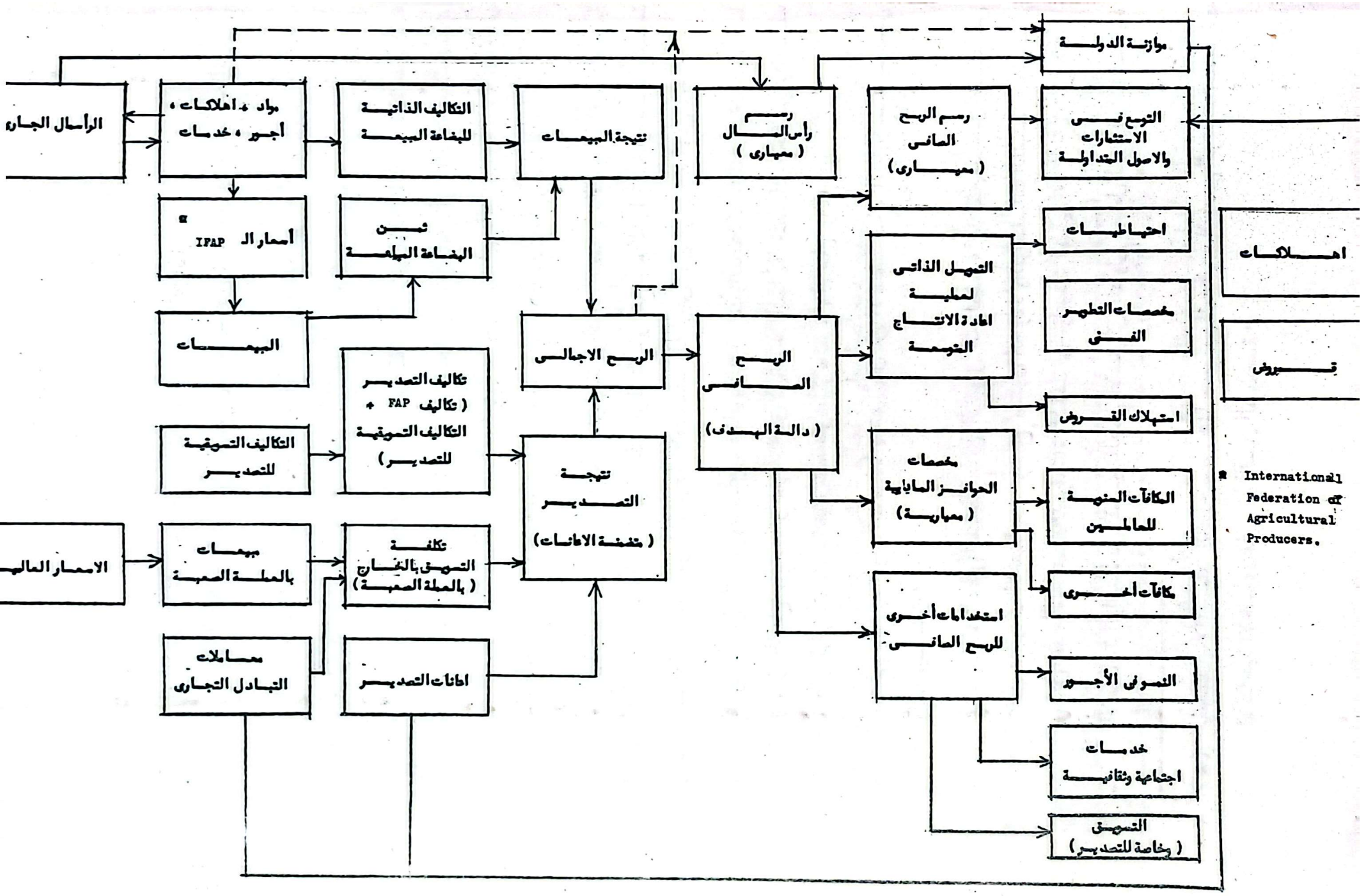

* International Federation of Agricultural Producers.

- رفع عائد التصدير عن طريق تحسين سعر التبادل
- تعديل الهيكل الانتاجى والتنويع فى المنتجات بما يتمشى مع متطلبات الاسواق

ويعتبر خفض التكاليف الذاتية الوسيلة الرئيسية لتحقيق نمو أمثل للربح الصافى وبالتالى لرفع فاعلية عملية اعادة الانتاج الخاصة بالوحدة .

وحتى يكون للربح الصافى ، كمعيار للكفاءة وكمقياس للانجازات المحققة ، فاعلية كاملة فانه يتطلب أن يشمل النظام المحاسبى ربح وخسارة الاقتصاد الخارجى (x) للوحدات والمجمعات الانتاجية ، وهو مايتطلب بالضرورة أن تغطى حسابات الوحدات والمجمعات تأثير الاقتصاد الخارجى بها وتأثيره عليها .

وبمقارنة ظروف وحدات التجارة الخارجية ووحدات التصدير بالشروط الاقتصادية للاسواق العالمية ، مع الأخذ فى الاعتبار احتكار الدولة للتجارة الخارجية واقتصاديات العملة ضمن احتكارها للاقتصاد الخارجى ، يجب مراعاة الآتى :-

- تطوير كل من الحوافز والمسئولية المادية للوحدات والمجمعات الانتاجية فيما يختص بالارباح والخسائر التى تتحقق نتيجة علاقاتها بالاقتصاد الخارجى وكذلك اتخاذ قرارات مثلى بخصوص تحقيق أكبر عائد من الانتاج والتصدير .
- تدعيم نشاط الوحدات فيما يختص بكل من الاقتصاد الخارجى والتسويق .
- تدعيم مركز السلع والمنتجات فى الاسواق العالمية ، وذلك بالعمل على خفض تكاليف الانتاج ، ورفع مستوى الجودة والمواصفات الفنية ، وتوفير وسائل خدمة العملاء ومراعاة الدقة فى مواعيد التوريد .
- الاستفادة الواعية من تقسيم العمل الاشتراكى الدولى كعامل لترشيد الانتاج ،

(x) يقصد بالاقتصاد الخارجى هنا جميع المعاملات مع الوحدات الانتاجية الاخرى خارج وداخل الدولة .

وتمهيد السبيل لتخطيط وادارة عملية اعادة الانتاج بطريقة تفى بشروط الاسواق العالمية مبنية على أسس تسويقية ، وتطوير العلاقات التعاونية الدولية وبصفة خاصة مع دول المعسكر الاشتراكى .

ويعتبر شمول النظام المحاسبى للنتائج الاقتصادية للاقتصاد الخارجى خطوة جديدة فى سبيل تحقيق الغرض من وجود هذا النظام . ونظرا لأن انعكاسات الاقتصاد الخارجى تدخل ضمن النتائج الموحدة للوحدة وتؤثر على الربح الصافى ، فان الوحدات والمجمعات التى تمارس نشاطا تصديريا سوف لاتنظر الى كل من عامل الزمن وخفض التكاليف بنفس النظرة البسيطة السابقة ، بل انها ستضطر تحت التأثير المباشر لمستويات الانتاج العالمية أن تأخذ هما بعين الاعتبار .

وقد تتخذ الدولة بعض الاجراءات التشجيعية المالية فى الحالات التى يجب فيها تدعيم منتجات يستحق تصديرها التشجيع وتكون الوحدات والمجمعات الانتاجية عاجزة فى حدود امكانياتها المتاحة عن تحقيق عائد من هذا التصدير .

ويتم الدعم الحكومى المؤقت لخسائر التصدير باستمرار على أساس معدل تنازلى ، فى حين أن الوحدات والمجمعات الانتاجية التى يصل انتاجها الى مستوى عالمى من الناحيتين العلمية والفنية وتعمل على تقييم نتائج بحوثها فى الوقت وبالطريقة المناسبة وخفض تكاليف انتاجها وتنظيم نشاط تسويق منتجاتها بطريقة فعالة ، فانها تحقق أرباحا مؤكدة من نشاطها الاقتصادى الخارجى .

ويجب أن يكون التحكم فى أسعار الخامات ومستلزمات الانتاج أحد الادوات الرئيسية لامكان خفض التكاليف الذاتية بأسلوب مخطط ، كما وأنه عن طريق التحكم فى الاسعار يمكن ايجاد أسواق للمنتجات وبالتالى يمكن ضمان استعادة رءوس الاموال المستثمرة ، وتأمين عملية اعادة الانتاج البسيطة والموسعة . والسعر بكونه معبر نقدى عن قيمة السلع هو المقياس الذى على أساسه يكون المجتمع على استعداد لتقدير الضرورة للانفاق على العمل الذى يتم فى الوحدة الانتاجية من أجل انتاج السلع ، وذلك مع مراعاة مستوى الجودة .

وفى حين أن السعر يستخدم كمقياس للانفاق الاجتماعى على العمل ، فانه فى نفس الوقت يدعم خفض التكاليف الذاتية والتعجيل بالتقدم العلمى الفنى فى الوحدات الانتاجية • وللوصول لهذا الهدف يجب تكوين الاسعار الصناعية بما يتمشى مع مقتضيات ظروف كل من الانتاج وتحقيق الاهداف ، كما يجب تغييرها بطريقة مخططة • فيتوفر بذلك للوحدات الانتاجية (كمستهلكين ومنتجين) بصفة دائمة مقاييس عادلة لفاعلية اعادة الانتاج الخاصة بالوحدة • وتؤدى هذه الاسعار الى قيام علاقات مثلى بين الانتاج والتسويق وتأمين هذه العلاقات بصفة مستمرة • ويتجلى هذا بوضوح حيث يمكن للمشترى وخاصة المنتج الاخير أن يؤثر ، من خلال الاتحادات التعاونية ، على خفض كل من التكاليف والاسعار لدى الموردين • ويلتزم المنتجون باستطلاع آراء عملائهم الرئيسيين عن توقعاتهم بالنسبة للتطور المنتظر لتخطيط أسعار منتجاتهم ، كما يجب عليهم عن طريق اتفاقيات للاسعار ضمان حدود سعرية للمنتجات الجديدة والمنتجات الجارى تطويرها •

وهكذا يتخذ هذا التأثير المنتظم من ناحية المشترين شكلا تقدميا لتأثير رد فعل السوق على تطوير ظروف الانتاج •

ويتوقف حجم الربح الصافى على المبيعات عند ثبات السعر وثبات مستوى التكاليف والمبيعات على القيمة النقدية لما تسوقه الوحدة الانتاجية فى فترة زمنية محددة • وبافتراض أن السعر يساوى مبلغا محددا ، فان حجم المبيعات لكل نوع من المنتجات يتوقف على مايأتى :

- حجم السلع المنتجه (وهذا يعنى الاستخدام الرشيد للزمن المخصص للانتاج) •
- مراعاة مطابقة المنتجات للطلب عليها عند تسويقها •
- فاعلية النشاط التسويقى •

ويؤدى كل من انخفاض مستوى جودة المنتجات وعدم الدراسة والخبرة الكافية بالاسواق الى عدم تسويق هذه المنتجات.

ويستفاد في النشاط الاقتصادى للوحدات والمجمعات الانتاجية من العلاقات المتبادلة بين كل من التكاليف الذاتية والسعر والمبيعات من أجل الوصول بالربح الصافى الى أعلى حد ممكن بما يتمشى مع الخطة . ويترتب على ذلك الآتى :

- الاستفادة من السعر لتدعيم المبيعات (يمكن بأسعار مخفضة رفع اجمالى الربح رغم انخفاض معدل الربح فى السلعة الواحدة ، وهذا اذا أمكن كسب أسواق اضافية والاستفادة من قدرات الانتاج المتاحة بصورة أفضل) .
- تأثير المبيعات على خفض التكاليف الذاتية (تزايد المبيعات يؤدى الى الانتاج الكبير على مستوى السلعة مما يؤدى الى خفض التكاليف الذاتية لكل سلعة ، ومن ثم الى رفع معدل الربح فى السلع الواحدة) .
- أهمية التكاليف الذاتية بالنسبة لزيادة المبيعات (يمكن خفض التكاليف الذاتية بخفض الاسعار ، ويجوز زيادة التكاليف الذاتية برفع حجم الانفاق الخاص بالتسويق عندما يساعد هذا على زيادة المبيعات فيمكن بذلك تحقيق زيادة فى الارباح الاجمالية) .

وتتطلب الادارة الاقتصادية المخططة للوحدات والمجمعات الانتاجية تكييف جميع الظروف الخاصة بتحقيق الربح الصافى بحيث يمكن رفع هذا الربح الى الدرجة المثلى والوصول فى نفس الوقت وبشكل شامل الى الضرورات الاجتماعية ، والى نمو أمثل للدخل القومى .

وحتى يمكن تفادى حدوث تناقضات جوهرية بين مصالح الوحدات والمجمعات الانتاجية ومصالح الاقتصاد القومى يجب أن تلتزم هذه الوحدات والمجمعات الانتاجية باتباع التعليمات والحدود المعينة التى تضعها لها الدولة (على سبيل المثال اتباع معدلات أداء طويلة الاجل ، والالتزام بمؤشرات للخطة من أجل توجيه الموضوعات الاساسية الحاسمة والخاصة

بهيكل الاقتصاد القومى والتجارة الخارجية ونسب كل منهما) • كما يتطلب التنسيق بين مصالح الوحدات الانتاجية والمصالح الاجتماعية تدخل الدولة لتحديد المؤشرات التى توثر على ربحية الوحدات والمجمعات الانتاجية (على سبيل المثال سياسة الاسعار الحكومية ، الشروط التى تمنح البنوك على أساسها القروض للوحدات الانتاجية ، كذلك الحوافز الاقتصادية لتشجيع التصدير) وذلك حتى يمكن للربح الصافى أن يكون مقياسا يعبر بصدق عن المنجزات والمجهودات التى يقوم بها العاملون لرفع فاعلية الوحدات الانتاجية وزيادة الدخل القومى •

وهكذا تقوم اللجنة الوزارية وأجهزتها بوضع قواعد وطرق تحديد الاسعار ، كما تحدد التطور المخطط لاسعار السلع الصناعية وتقر مستوى أسعار السلع كل على حدة وخاصة تلك التى لها أهمية خاصة من الناحيتين السياسية والاقتصادية • وبذلك تحدد الدولة الاشتراكية مركزيا الخطوط الرئيسية لسياسة الاسعار ، كما تصدر القرارات الاساسية فى هذا المجال ، وكذلك القرارات التى تكفل الرقابة الحكومية ورقابة المجتمع على الاسعار • ويتم فى نفس الوقت تدعيم المسئولية الذاتية لكل من الوحدات والمجمعات والمؤسسات الانتاجية والاجهزة المحلية فيما يختص بتحديد الاسعار واقرارها ومتابعة تنفيذها •

وعلى هذا فان تحديد الاسعار يتم فى الجهات التى تتوفر فيها أعلى الخبرات اللازمة لذلك • ويتوقف اقرار الاجهزة المعنية للاسعار على أهميتها بالنسبة للاقتصاد القومى ، فى حين تتولى الدولة السيطرة على تخطيطها ومتابعة تطويرها •

وتعتبر مسئولية كل من الوحدات والمجمعات الانتاجية والمؤسسات واللجان المحلية عن تكوين واقرار الاسعار الصناعية على أساس قواعد سياسة الاسعار الحكومية ، جزء جوهريا من عملية التخطيط والادارة الذاتية لعملية اعادة الانتاج الخاصة بالوحدات الانتاجية ويساعد توفير هذه المسئولية على قيام العلاقات التجارية التعاونية بين مختلف المنتجين وتعتمد هذه الاجهزة فى تخطيطها طويل الاجل لتطوير أسعار سلعها على نتائج التنبؤ بالتكاليف والاسعار ، وعلى مايتخذ مركزيا من قرارات فى هذا المجال وخاصة على تلك المؤ

التى تحددها الخطة طويلة الاجل بخصوص تنمية الاسعار الصناعية ، كما تعتمد على القواعد الخاصة بتنظيم هذه الاسعار .

ويساعد وجود النظام الخاص بتنظيم الاسعار الصناعية على تحديد أسعار المنتجات بحيث تمثل القيمة الفعلية لها بقدر الامكان ، على أن يراعى أن يكون هناك قدر من المرونة فى سياسة الاسعار المركزية حتى تتمكن الاجهزة الفرعية من تحديد الاسعار المناسبة من واقع التغيرات والمعايير التى قد لاتتضح تماما للاجهزة المركزية .

ويجب أن تلتزم هذه الاجهزة الفرعية عند تحديد الاسعار بمراعاة النقاط التالية بصفة خاصة :

- جمع وتحليل العوامل التى تؤثر فى تحديد كل من التكاليف والاسعار ، على أن يكون ذلك بصفة دائمة .
- مقارنة مستوى التكاليف ومستوى الاسعار وتطور كل منهما فى الوحدات المشابهة وخاصة فى تلك الوحدات التى تلعب دورا مؤثرا فى الاسواق العالمية .
- تقدير التأثير الاقتصادى للاسعار على كل من المنتج والمشترى .
- التحديد المخطط للاسعار ، والتقدير المبنى على التنبوءات ، والتخطيط طويل الاجل والتخطيط مقيد الاجل للنمو الممكن والضرورى لها (هنا يلزم أيضا تحقيق أسعار مثلى) .
- التأثير التطبيقى للاسعار (مثل الاضافات أو الخصومات السعرية) من أجل تحقيق أمثل لسير عملية اعادة الانتاج فى الوحدات الانتاجية ، وكذلك لتنمية العلاقات التجارية بين مختلف المنتجين .

ان وضع خطة للاسعار له أهمية كبيرة بالنسبة لتنفيذ النظام الاقتصادى الاشتراكى ، علاوة على أنها تعتبر احدى الوسائل الرئيسية للسياسة الضرائبية بالنسبة لتنمية الخطة طويلة الاجل . ويعتبر استخدام الاسعار الجارية - المراعى فى تحديدها جميع المؤشرات

الاقتصادية — أمر له أهميته وخاصة بالنسبة للكفاءة الكاملة لتنفيذ الخطة طويلة الاجل • وفي العادة تتم حتى الآن التقديرات طويلة الاجل على أساس أسعار ثابته • وتثبيت الاسعار يساعد على سرعة تحديد معدلات النمو ولو أنه يقابل بعض التناقضات ، وعلى سبيل المثال فان هذا المبدأ قد أدى الى عدم امكانية البت في بعض جوانب السياسة الاستثمارية التي يمكن أن تكون سياسة فعالة • ويعتبر تقييم الخطة طويلة الاجل بالاسعار الجارية أساسا جوهريا لفاعلية المعدلات طويلة الاجل للمحاسبة وللحوافز المادية الشخصية • ويمكن وضع معدلات طويلة الاجل لكل من فائدة رأس المال الواجب سدادها للحكومة ، ورسوم الربح الصافي ، وبنود الحوافز المادية واستخدامها كأدوات لتنفيذ سياسة الحكومة الضرائبية وكذلك كدوافع اقتصادية بشرط أن تكون ظروف الربحية الذى تعمل فيها هذه المعدلات معلومة وواضحة تماما • وتتأثر هذه الظروف قبل أى شيء آخر بالتنمية المخططة للتكاليف والاسعار الصناعية • وفي نفس الوقت تهيء هذه المعدلات للوحدات والمجمعات الانتاجية معايير تمكنها من خفض التكاليف وتحسين اقتصاديات رأس المال وتطوير اقتصاديات عملية اعادة الانتاج بصفة مستمرة •

ولا يمكن ضمان فاعلية مشتركة مستمرة لكل من الاسعار ، وفائدة رأس المال الواجب سدادها للحكومة ، ورسوم الربح الصافي ، وبنود الحوافز المادية ، والقروض ، والفوائد الا عن طريق تغيير مخطط طويل الاجل للاسعار الصناعية •

ويمكن عن طريق خفض الاسعار الصناعية بطريقة مخططة التأثير بصفة دائمة على رفع مستوى انتاجية العمل ، وخفض التكاليف الذاتية ، وتحقيق اقتصاديات رأس المال وتحسين جودة السلع • كما أنه بهذه الطريقة تتوفر باستمرار معايير وظروف جديدة أفضل لرفع فاعلية عملية اعادة الانتاج • كما وأن مراعاة تنفيذ خطة الاسعار الصناعية تنفيذا دقيقا في النظام الاقتصادى الاشتراكي يضمن عدم محاولة الوحدات الانتاجية التي لم تحقق أهدافها الاقتصادية تعويض هذا القصور عن طريق المضاربة • وهذا يتفق تماما مع مبادىء الاقتصاد الاشتراكي الذى يحتم على وجوب التعرف على الخسائر في الوحدات التي تسببت فيها ، وأن على من يسببها أن يتحمل نتائجها •

وتوجد علاقات مباشرة وطيدة بين كل من أهداف السياسة الهيكلية وخفض التكاليف. فكلما خفضت التكاليف بنسبة أكبر فى جميع مراحل عملية اعادة الانتاج القومية عن طريق الانجازات الخلاقة للعاملين ، كلما زادت امكانية التوسع فى الانتاج وتحسين ظروف العمل والمعيشة.

ويعتبر علم التنظيم والادارة فى المجتمع الاشتراكى الاداة الرئيسية التى تساعد على تحقيق أكبر قدر من خفض التكاليف فى جميع مراحل عملية اعادة الانتاج القومية ، وخاصة اذا أمكن بدء ذلك بمرحلة البحث العلمى قبل التنفيذ على أن ينتهى بمرحلة التسويق . ويجب اتاحة الفرصة للعاملين فى الانتاج السلعى للتعرف على اقتصاديات السلع التى ينتجونها ، وعلى جدوتها وتكاليفها مقارنة بالمستوى العالمى ، ويعتبر ذلك مسألة أساسية ضرورية . ويتطلب ذلك قبل أى شىء آخر وجود محاسبة دقيقة بالوحدة الانتاجية كما يتطلب تحليل العوامل المحددة للتكاليف والاسعار.

وحتى يمكن تقدير نمو الاسعار تقديرا صحيحا يجب الاعتماد على مستوى العلم والتكنيك المستهدف ، علاوة على تركيز الانتاج ، وادخال عمليات تكنولوجية جديدة فى جميع المجالات المتعلقة به ، وتطبيق طرق حديثة للتنظيم والادارة داخل الوحدة ، وترشيد وميكنة الانتاج ومايتبع ذلك من رفع انتاجية العمل وخفض التكاليف . ويعنى هذا أن الاسعار الصناعية لايجب النظر اليها فقط كنتيجة للنشاط الاقتصادى ، ولكنها تعتبر أيضا نقطة البداية لتخطيط عملية اعادة الانتاج المستقبلة فى الوحدة الانتاجية . ويتطلب العمل فى مجال الاسعار داخل الوحدة الانتاجية علاوة على ذلك أن يراعى بجانب ظروف الانتاج وتطورها الظروف التى تساعد على تحقيق الاهداف وهى غالبا ماتكون غير ثابتة.

وعن طريق تطوير مخطط لكل من الربح والتكاليف والمبيعات يمكن التوصل الى الافتراضات الواضحة لاتخاذ الوحدة قرارات مثلى بخصوص الهيكل المناسب للاغراض المستهدفة ، وبخصوص سير عملية اعادة الانتاج الفعالة الموسعة داخل الوحدة الانتاجية.

ويؤدى ذلك الى التوصل الى مفاهيم هامة تتعلق بتخطيط وادارة الوحدات الانتاجيـ
وتعتبر فى نفس الوقت شروطا واطارا لاهداف التنمية فى الوحدات والمجمعات الانتاجيـ
ومن بين هذه المجموعات تظهر الاهمية الخاصة للربح الصافى ، حيث أنه لايمثل فقـ
مقياسا للفاعلية فى الوحدة بل يساعد فى نفس الوقت على تحقيق المتطلبات القومية (رسـ
الربح الصافى) ، كما يدعم عملية اعادة الانتاج الموسعة لرأسمال الوحدة الانتاجية . وتمثـ
الرسوم المحددة عن الربح الصافى ، والتى تورد ها الوحدات الانتاجية لميزانية الدولـ
نصيب الدولة المحدد من هذه الارباح الصافية واللازم لتمويل مختلف الاعباء الحكوميـ
على أن يتمشى هذا النصيب المحدد مع سياسة الحكومة بالنسبة للهيكل الاقتصادى . ويجـ
هنا ذكر أن الرسوم التى تدفعها الوحدات والمجمعات الانتاجية عن ربحها الصافى والمحد
بواسطة معايير طويلة الاجل أصبحت فى ظل الادارة الاقتصادية الذاتية جزءا أساسيـ
لكل من النظام الاقتصادى والمحاسبة . ويتميز دور رسوم الربح الصافى المحددة فى النظـ
بأكملـه بما يأتـى :

١ - تعتبر هذه الرسوم والتى تتقاضاها الدولة أداة لتنفيذ السياسة الهيكلية للاقتصـ
القومى . ويحدد قيمة هذه الرسوم اطار عملية اعادة الانتاج الموسعة فى الوحـدا
والمجمعات الانتاجية مع الاخذ فى الاعتبار النمو الضرورى للقطاعات المختلفة . وتمثـ
هذه الرسوم مع مجموعة القواعد المحددة للنظام أداة أساسية للربط بين التخطيـ
المركزى للمشاكل الرئيسية وبين الادارة الذاتية للوحدات والمجمعات الانتاجية .

٢ - تعتبر هذه الرسوم دافعا اقتصاديا وأداة لتطبيق النظام المحاسبى بالوحـدا
والمجمعات الانتاجية . ويتم تحديد هذه الرسوم بحيث تحقق آثارها الاقتصاديـ
الوصول لقرارات مثلى فى الاجل الطويل ، ولخفض التكاليف الذاتية ، ولزيـادا
فاعلية كل من الاصول الثابتة والمتداولة ، وكذلك لربط الحوافز المادية للعاملـ
بما يحقق نمو الربح الصافى . كما يجب أن تهيئ هذه الرسوم ، عن طريق التأثـ
الكبير للمتغيرات المؤثرة على الهيكل الاقتصادى ، الظروف المناسبة لعملية اعـاد
الانتاج الموسعة بالوحدات والمجمعات الانتاجية . أما فى حالة الوحدات والمجمعا

الانتاجية العاجزة عن تحقيق الربح المحدد على المستوى القومى فلا يصح أن تحصل على رءوس أموال اضافية الا اذا استطاعت استغلال مالديها بصورة فعالة من واقع قدرتها على اعادة انتاج رءوس أموالها المتاحة .

٣ - يجب أن تكفل هذه الرسوم توفير ايرادات مناسبة لميزانية الدولة لتمويل مختلف الأعباء القومية .

٤ - يجب أن تكون هذه الرسوم فى الحدود التى تمكن الجهاز المصرفى من تقديم القروض الكافية اللازمة لتمويل عمليات اعادة الانتاج الموسعة .

ويوضع الجزء المتبقى من الربح الصافي ، بعد سداد رسوم الارباح للدولة ، تحت تصرف الوحدات والمجمعات الانتاجية لتستخدمة بطريقة مخططة تحت مسئوليتها الذاتية . وتخصص الوحدات والمجمعات الانتاجية جزءا من هذا الربح الصافى الذى يوضع تحت تصرفها لاعتمادات الحوافز المادية للعاملين بها ، وجزءا آخر لتمويل اعادة انتاج أصولها الثابتة والمتداولة . وتعتبر مخصصات الاهلاك والقروض المصرفية مع نصيب الوحدة من صافى الربح مصدرا لتمويل التوسع فى رأس مال الوحدة . ويعنى ذلك أنه فى اطار قرارات الحكومة بالنسبة للسياسة الهيكلية يتوقف مستوى ومعدل تطوير عملية اعادة الانتاج الموسعة لرأسمال الوحدات الانتاجية على فاعلية عملية اعادة الانتاج فيها ، ومن ثم على مدى كفاءة كل من مديرى هذه الوحدات والعاملين فيها . وبذلك يساهم كل من الربح الصافى وقواعد استخدامه المحددة فى تدعيم فاعلية القوة الدافعة للمجتمع الاشتراكى للوصول بها الى أقصى حد .

ويعنى التطبيق الشامل للنظام المحاسبى فى الوحدات والمجمعات

الانتاجية مسئوليتها الكاملة عن التخطيط الأمثل لعملية اعادة الانتا
فى الاجل الطويل فى حدود الخطة القومية • ويتطلب هذا بالتالى قرارا
تنظيمية طويلة الأجل • ويستخدم صافى الربح السابق تحديد
فى حساب متطلبات التخطيط طويل الاجل للوحدات والمجمعا
الانتاجية ، مثل البت فى حجم ومعدل وهيكل تطور الانتا
بها • وبهذه الطريقة يمكن الربط بين صافى الربح الذى يمكن
تحقيقه والحوافز المادية من جهة ، وبين الخطة طويلة الاجل
ومتطلبات السياسة الهيكلية للدول من جهة أخرى •